

السياسة الاقتصادية للبويهين

خلال الفترة (٣٣٤ - ٤٤٧ هـ / ٩٤٥ - ١٠٤٥ م)

م.م. أكرم محمد علي خلف

كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى

المقدمة :

الشعبوية حركة عنصرية أستهدفت العرب حضارة وسياسة و مركزا . وقد أستعملت لذلك سبل متعددة منها التصدي للقضايا الاقتصادية على اعتبار بأن المعطيات الاقتصادية تمثل عصب الحياة في أي مجتمع كان . وعليه فإن أي خلل فيه او ركود يصيبه من شأنه ان يترك اثراً سلبية واضحة المعالم على واقع الحياة السياسية .

فتسود الفوضى وينعدم الاستقرار وهذه بوادر انهيار اية مرتكزات سياسية اذ سرعان ما يسقط بعدها نظام الحكم القائم . وهذه تقع ضمن طموح البويهين التي تهدف الى انهيار الحكم العربي الاسلامي . اذ استغلت الظروف التي كانت سائدة في الدولة العربية الاسلامية خلال النصف الاول من القرن الرابع الهجري وبدأت بتنفيذ مخططاتها .

ان النهج الاقتصادي لا يمكن ان يدخل حيز التنفيذ الا من وراء تسلط فعلي واستلام زمام تنفيذ ادارة الامور . ومن هنا اقتصر بحثنا حول بيان السياسة الاقتصادية للبويهين الذين استطاعوا تسلّم زمام السلطة في العراق في حدود عام ٣٣٤ هـ الى ٤٤٧ هـ . لقد حاول خلالها هدم ما شيده العرب . فعملوا على تركيز الاقطاع وعرقلة الزراعة وشل حركة التجارة والصناعة واشاعة الفوضى في اسواق التداول بفرض نقود رديئة جداً كوسيلة من الوسائل التي تؤدي الى تصدع الحكم

العربي الاسلامي بعد انهيار الاقتصاد الوطني وعرقلة مسيرة التقدم والرقي وهذا ما سوف نتعرف عليه من خلال النقاط التي تم التركيز عليها ضمن حدود مضامين البحث .

أولاً : السياسة البويهية :

البويهيين اقوام فارسية ينحدر نسبهم الى بويه بن فنا خسرو وكان صيادا للسماك في بحر قزوين ^(١) . دخلوا بغداد عام ٣٣٤هـ / ٩٤٥م ، وأخذوا من حينه سياسة ترمي الى هدم الدولة العربية الاسلامية حيث ان الابناء على سنة الاجداد . وهذا يذكرنا بسياسة جدهم سابور العدوانية الذي حاول من ورائها الحاق الأذى بالعرب وأستئصالهم وأبادتهم أن أستطاع ذلك . وتشير المصادر ^(٢) الى سمة هذه السياسة العنصرية في انه نصح جيشه بضرورة التصدي للعرب ونهاهم عن الابقاء على احد منهم " فأفشى فيهم القتل وسفك منهم من الدماء سفكاً سالت كسيل المطر " وقد هاجم سابور عدداً من القبائل العربية وكان ينزع اكتاف فرسانهم إلا أن القبائل العربية تصدت له ووقفت بالمرصاد لهذه السياسة وشاء الله جل وعز إزالة ملكهم بعد ولادة الرسول محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) الذي أعز العرب وأذل أهل الضلالة والكفر وكل من وقف ضد العروبة والأسلام ، وتم ذلك على أيدي المجاهدين العرب في معركة القادسية العظيمة . وقد بذل الفرس بعد ذلك محاولات عديدة وسبل مختلفة للاطاحة بالحكم العربي الاسلامي إلا أنها بائت بالفشل الذريع ووجدوا الفرصة سانحة لهم بتحقيق مآربهم الاستعمارية عند دخولهم العراق في ٣٣٤هـ / ٩٤٥م . حيث تراوحت مخططاتهم بين اشاعة الفوضى وتشجيع التمرد لاضعاف كيان العرب تمهيداً لنقل الحكم اليهم . وقد بذلوا مثل هذه المحاولات عام ٣٣٤هـ حيث أستثار معز الدولة بعض خواصه حول رغبته في اسقاط الخلافة العباسية ، إلا أنهم نصحوه بالعدول وترك هذه الفكرة لقوة العرب وشدة بأسهم

^١ - ابن الاثير ، علي بن محمد ، الكامل في التاريخ ، ج ٦ ، (بيروت ١٩٧٨) ص ٢٣ .

^٢ - الطبراني ، محمد بن جرير ، تاريخ الأمم والملوك ، ج ٢ ، بيروت ، ص ١٨٨-١٨٩ ، ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج ٦ ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

وصمودهم في الوقوف امام التحديات حيث قالو له : " بنو العباس قوم منصورون على أعدائهم لرسوخ دولتهم لأن أصلها ثابت وبيانها راسخ ^(١) . ويشير مسكويه ^(٢) الى محاولة اخرى بذلت عام ٩٧٩/٣٦٩م وهذه كانت من نوع خبيث اتخذها عضد الدولة ترمي هذه الخطة الى التقرب من الخليفة العباسي الطائع لله بغية الزواج من ابنة الخليفة الكبرى " وبني الامر على ان يرزق ولداً ذكراً منها فيولى العهد وتصير الخلافة في بيت بني بويه وبصير الملك والخلافة مشتملين على الدولة الديلمية " وواضح من هذه الاطماع والاهداف العنصرية ومن منطلق تحقيقها ان لجأ البويهيين إلى ما من شأنه أن يعمل على تطويق الحكم العربي الاسلامي . واما سياستهم عن سبيل الرشاد ووضحت تعبر عن جوهر اطماعهم الكامن في نفوسهم واتخذوا من موارد الدولة ومؤسساتها وسيلة وغاية لتحقيق مأربهم الاستعمارية فتمادوا في نفقاتهم فكان الأسراف والتبذير وفساد الجهاز الإداري والفوضى السياسية هي الصفة العامة للفترة التي اعقبت عام ٣٣٤هـ

تضمنت المصادر صوراً وشواهد لسياسة التبذير و الاسراف التي التزم بها بني بويه طيلة فترة تسلطهم ، وأقدامهم على إصدار القرارات القاضية بأستحصال الاموال وفق السبل التي تكفل لهم تحقيق اطماعهم دون التفكير او الادراك بنتائجها و مردوداتها على الاقتصاد الوطني . كما هو الحال وعلى سبيل المثال مع معز الدولة الذي دفعته اطماعه الى خبط الناس واخذ الاموال من غير وجوهها ^(٣) . اماعضد الدولة فقد أحدث آخر أيامه رسوماً جائرة في المساحة والضرائب وكان يتوصل الى اخذ المال بكل طريق ^(٤) . وقام الأول ببناء عدد من القصور الضخمة والاصطبلات انفق عليها أموالاً عظيمة وصلت الى مائة مليون دينار . من جملتها قصر بلغت كلفته نحو ثلاثة عشر مليون درهم . ولتأمين المبالغ اللازمة لذلك فقد امر بمصادرة جماعة من الناس ملحق " الناس في هذا الصقع شدة شديدة من

^١ - الهمداني ، محمد بن عبد الملك الهمداني ، تكملة تاريخ الطبري ج ١١ (بيروت) ص ٣٥٤-٣٥٥ .

^٢ - مسكويه ، أحمد بن محمد ، تجارب الأمم وتعاقب الهمم ، ج ٢ ، (القاهرة ، ١٩١٥) ص ٤١٤ ، حوادث عام ٣٦٩ هـ .

^٣ - ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ج ٦ ص ٣١٧ .

^٤ - م ، ت ، ج ٧ ص ١١٥ .

التزليل عليهم^(١) . وأشار الهمداني في التكملة الى نفقاته اليومية وان حدود امواله المصروفة بلغت الفي درهم في كل يوم^(٢) . وأنه حاز على ممتلكات وقصور واقطاعات وتجارات عظيمة كانت تدر عليه ايرادات ضخمة وكان مقدار ما خلفه من هذه الاموال بلغت أربعمئة ألف دينار ونفذ عضد الدولة مشروعاً يقضي بتمويل أرض جرداء إلى بستان عامر حسب مواصفات خاصة قدمها بهذا الشأن . ومع أن كلفته قد بلغت أكثر من الفي مليون درهم^(٣) إلا أنه لم يفلح في استصلاح أرضه فذهبت هذه المبالغ سدى .

وبشأن العمال وطرقهم الملتوية في ابتزاز الأموال فيمكن التعرف عليها من خلال الاشارات الواردة في المصادر التي تدل على الجهاز الاداري وتعرض العمال الى اموال الناس وميلهم الى اكتناز الاموال فعملت هذه السياسة على خلق حالة من الضيق والاختناق الاقتصادي على سكان المدن العراقية منها الشكوى التي قدمها اهل مدينة واسط عام ٣٥٩هـ / ٩٦٩م ضد عاملهم من انه " قد ضرب بلادهم وافقرهم واطلمهم وغشهم وصادرهم وملك عليهم ضياعهم وانه استحل منهم ما حرمه الله وصحوا عنده سعه حالة وكثرة ماله وجلالة ضياعه^(٤) . ومن الطريف ان نذكر هنا الكيفية التي كان يتم بها اختيار هؤلاء العمل الذين يفتقرون الى الكفاءة والمقدرة الادارية والمالية ، وكل ما لديهم من مؤهلات تكمن في امكاناتهم وقدراتهم المالية التي توصلهم الى شراء المناصب اذ تقوم السلطات البويهية بعرض المناصب الادارية الشاغرة في النواصي ومبالغ ارتفاعها على جمع غير من العمال المتصرفين وتجري بينهم عروض في المزايدات التي سوف ترسى على من يدفع

^١ - أنظر ، مسكوية ، تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ١٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، ابن الجوزي ، عبد الرحمن علي بن محمد المنتظم في تاريخ الأمم ج ٧ (حيدر آباد الدكن) ١٣٨٥هـ ، ص ٢ .

^٢ - مسكوية ، تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ١٥٨ ، ٢٣٨ ، ١٨٢ ، ١٨٥ .

^٣ - ابن الجوزي ، التنظيم ، ج ٧ ، ص ٧٨٧ .

^٤ - مسكوية / تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .

اكثر . وقال ابو شجاع مستكراً هذا الوضع " فكان ينادي على النواصي بين العمال كما ينادي على الامتعة بين التجار وهذا الحديث مستطرف في حكم النظر ^(١) كذلك كان الحال بالنسبة لمن يتبؤ منصب الوزارة فقد كان الحظ حليف من يستطيع ان يقدم عرضاً مالياً أفضل كما هو الحال بالنسبة إلى أبي الفضل العباس بن الحسين الذي تقلد الوزارة عام ٣٥٧هـ / ٩٦٧م والذي سبق الاشارة الى كيفية اختياره .

وفي عام ٣٨٥هـ / ٩٩٥م عرضت الوزارة للمزايدة فتقدم اليها شخصين ضمنها الاول بمبلغ ثمانية مليون درهم وقدم الاخر ستة مليون درهم وقدم الاخر ستة مليون درهم وازاء هذا الاغراء المادي فقد تم استيزارهما معاً وحددت سلطات كل منهما " ورتب اكرهما على ان يجلسا في دست واحد ويوقعا جميعاً فيوما يوقع هذا ويعلم ذاك ويوماً يوقع ذلك ويعلم هذا ووقع التراضي ونظر في الأعمال ^(٢) .

ثانياً : التوفير الاقتصادي :

كل النهج السياسي البويهي يقوم على مبدأ التدمير الاقتصادي بكافة مضامينه وروافده كجزء من سياستها الرامية الى تطويق الحكم العربي الاسلامي وكوسيلة من وسائل احترام الصراع في المجتمع العربي ولاشاعة الفقر والعوز والغلاء مما يلحق الخراب بعمران البلد . ومن هذه المنطلقات الاستعمارية سادت خططهم في هذا المجال تخدم اطماعهم واهدافهم المرسومة . فتمادى المتسلطون في نفقاتهم وتم هندسة الجهاز الاداري وفقاً لهذه المتطلبات . ووظف الاقتصاد لخدمة بني بويه واتباعهم وكانت مفاتيح وقمم الاقتصاد تكمن في النشاط الزراعي على وجه الخصوص . فأرتأى البويهيون تخريب البلاد وأقتصادياً بعرقلة تنفيذ المنهج الاستثماري للدولة العربية الاسلامية بالسيطرة على روافد الانتاج الرئيسة المعتمدة على الثورة الزراعية . فالدولة العربية الاسلامية حرصت كل الحرص على تنظيم الملكية الزراعية بتحديد الملكية الخاصة منعاً لظهور جماعة مثرية على حساب

^١ - ابو شجاع ، محمد بن الحسين ظهير الدين الروذر (ت٤٨٨هـ / ١٠٩٥م)

^٢ - مسكوية ، تجارب الأمم / ج ٣ ، ص ٢٦٣ .

المجموع العام أذ جعلت الاراضي الزراعية ملكاً عاماً للدولة كي تحقق من ورائها مبدأ النفع العام من الايرادات المتحققة من الأراضي التي حررت على ايدي المجاهدين العرب . وكانت مقومات الصرف الرئيسية تعتمد على هذه الايرادات المحددة بصفة رواتب وارزاق والنفقات التي تتطلبها عمليات المجابهة العسكرية ثم النفقات التي تستلزمها عملية البناء والترميم وما يدخر منها للنواب والظروف^(١) . فنظر بنو بويه الى هذه الاراضي نظرة مؤطرة بأطر الخليفة الاقطاعية لاجدادهم ، فقرروا هدم والغاء الصرح الشامخ الذي شيدهته الدولة العربية الاسلامية بسواعد رجالها تدعمه مؤسسات ادارية ومالية رصينة اذ قرر المتسلطون اتخاذ نظام الاقطاع الزراعي وتعزيز الملكية والعلاقات حتى اصبح عجز الخزينة مزمناً لاستنفاد الطاقة الاقطاعية السائدة في هذا النظام . وأمست الخلايا الملكية العامة التي تقع تحت إدارة وأشرف بيت الاقتصادية تنمو وتتسع تحت ظل النظام الاقطاعي الانتاجية وتفرد المقطعين بأيرادات الأراضي بأن أصبحت هذه الايرادات بديلاً عن الرواتب المقررة لهم وتوضح المصادر الرسمية سمة هذا النظام ضمن تصديدها لحوادث عام ٣٣٤هـ من ان معز الدولة البويهى اقطع قواعده وخاصة واتراكه ضياع السلطان وضياع المستزين وحق بيت المال في ضياع الرعية^(٢) ، وهذا يعني ان من جملة الاراضي التي تم استحواذها هي الاراضي ذات المال .

لقد اقترفت هذه السياسة الزراعية بعملية خراب شامل المشاريع الري حيث ابطلت عمليات ترميمها وعمارتها ، فحدثت البثوق والفيضانات وغمرت المياه مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ففي عام ٣٣٤هـ حدثت بثوق في الخالص والنهروان^(٣) . ولم تقدم السلطات البويهية على أعمارها إلا عام ٣٤٥هـ / ٩٥٦م حيث قال مسكوية^(٤) . من خلال تصديه لحوادث هذا العام بأن معز الدولة قد خرج الى النهروانات فسد بثاقها وكانت النهروانات قد بطلت . كذلك قد عمل في السنة

^١ - ابو يوسف ، يعقوب ابراهيم ، الخراج ، تحقيق محمود الباجي (تونس ، ١٩٨٤) ، ص ٢٨ .

^٢ - مسكوية ، تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج ٦ ، ص ٣١٧ .

^٣ - الهمداني ، التكملة ، ص ٤٥٧ .

^٤ - مسكوية ، تجارب الامم / ج ٢ ، ص ١٦٥ .

ذاتها على سد بثوق نهر الرفيل وبثوق الانهار الاخرى التي تسقى منطقة بادوريا في بغداد وكانت هذه ايضا من جملة المناطق التي اصابها الخراب من جراء استمرار البثوق في انهارها واحجام السلطات البويهية عن اصلاحها .

وتشير المصادر الى الفيضانات المدمرة التي اجتاحت العراق ابان هذه الفترة من ذلك ما ذكره ابن الجوزي ^(١) . عن الفيضانات التي تعرضت لها المدينة في عام ٣٦٦هـ / ٩٧٦م ، ٣٦٧هـ / ٩٧٧م ففي هذه السنة الاخيرة غرقت جميع الدور والشوارع المطلة على نهر دجلة وهرب سكان بغداد خوفاً من " غرق البلد كله " وحصلت زيادات في دجلة والفرات عام ٣٧٠هـ / ٩٨٠م نجم من جرائها انهيار القناطر الموجودة عليها ^(٢) .

لقد اضحى خراب مشاريع الارواء وتعطيل الاراضي الواقعة عليها من الامور الشائعة . وامس امر العناية بها من الامور المستطرفة التي تثير الاعجاب والتساؤل كما نجد في عام ٤٠٠هـ / ١٠٠٩م عندما نقل ماء دجلة نقصاً كبيراً لم يحدث مثله قبلاً . وسببها أنقطعت طرق المواصلات النهرية مما حتم إجراء عمليات كبرى لأعالي النهر وقد اثار هذا الامر العجب اذ " كان كربي دجلة مما أستطرف وعجب فيه لأنه لم تكرر دجلة إلا في هذه السنة " ^(٣) .

لقد تضافرت امور عديدة ادت الى ما وصل اليه حال الارواء في العراق ابان فترة التسلط البويهي منها عدم كفاءة الجهاز العامل في المؤسسات الادارية والمالية ذات العلاقة ^(٤) . ولامتناع اصحاب الاقطاعات عن دفع الاقساط المقررة عليهم عن بدلات الاستفادة من المياه التي تروي اراضيهم من هذه المشاريع ونتيح عن ذلك " أن انصرف عمال المصالح (الري) عنها لخروج الاعمال عن يد السلطان ووقع

^٢ - ابن الجوزي ، المنتظم ، ج٧ ، ص ١٠٥ .

^٣ - م . ن ، ج٧ ، ص ٢٤٥ .

^٤ - مسكوية ، تجارب الأمم ، ج٢ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

الاقتصار في عملها على ان يقدر ما يحتاج اليه ويقسط على المقطعين تقسّطات يتقاعدون بها وبادائها وأن أدوها وقعت الخيانة فيها فلم تتصرف الى وجوها " (١) .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان افتقار الخزينة للأموال حال دون توفر الاعتمادات الازمة التي تتطلبها امور الاعمار والترميم الخاصة بمشاريع الارواء .

لأن خراج الأراضي الزراعية قد انقطع بسبب التوسع في الاقطاعات بدء من تاريخ دخول الديلم بغداد عام ٣٣٤هـ حيث أن معز الدولة قد توسع في اقطاع جنده " وزياداتهم واسرني في تمويلهم وتخويلهم فتعذر عليه ان يدخر ذخيرة النوايبة او ان يستفضل شيئاً من ارتفاع ولم تزل مؤونته تزيد وموادة تنقص حتى حصل عجز لم يكن واقفاً على حد منه ... " (٢) .

أذا تأملنا فحوى هذه السياسة من خلال حديث مسكويه لوجدنا بأن خطط الديلم المستقبلية كانت وسيلة لترضيها بدلاً من ايجاد الحلول الناجحة كل المشاكل التي رافقت تطبيق الاقطاع مما يتضح حقيقة سياستهم العدوانية التي ابتغوا منها سيادة الخراب والدمار في الدولة العربية الاسلامية ، فأهل العقل و الدراية تملوهم نظرة شمولية تضع في حساباتها النوايب ومستجدات الاحداث . ما يلزم الخزينة ان تحتفظ بمبالغ مالية تعفيها في تدارك مثل هذه الاحداث الطارئة .

والا فإن العكس من ذلك بالبلاد الهزيمة والخسران ويحتل التاريخ العربي الاسلامي بالشواهد التي توضح هذا الجانب الرصين من سياسة اجدادنا . ففي خلافة علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ٣٥ - ٤١هـ / ٦٥٥ - ٦٦١م كان بيت مال البصرة يحتفظ بمبلغ احتياطي وصل الى ثمانية ملايين درهم وفي خلافة عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٥هـ / ٦٨٤ - ٧٠٥م) تراوحت هذه الارصدة بين (٩-١٠) مليون درهم (٣) . وكان عمر بن عبد العزيز (٩٩-١٠١هـ / ٧٧١م) يحرص على تطبيق سياسة الاشراف المباشر على العملية الزراعية كما في ذلك من الفائدة لعموم

١ - مسكوية ، تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

٢ - م.ن. ج ٢ ، ص ٩٩ .

٣ - العلي ، صالح احمد ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة (بيروت ١٩٦٩م) ص ٢٨٢ .

المسلمين . فقد كتب الى عامل العراق : " لا أعلم شيئاً هو أنفع لنائبه المسلمين ومادتهم من هذه الارض التي جعلها الله فيئالهم " (١) .

اما بخصوص النشاط التجاري فقد اصيب هو الاخر بالركود وشعر اربابه بالمعاناة الشديدة والتذمر والضيق الاقتصادي وتتبع السلطات الاستعمارية لهم اضافة الى افتقار النشاط التجاري الى ذلك الوسط الذي يتسم بالهدوء والاستقرار كي يتمكن من السير وفق منطلقات اقتصادية طبيعية تحدد عوامل العرض والطلب . فقد شهدت الحاضرة والمدن العراقية الاخرى جملة من الحوادث الشغب والسلب والنهب استهدفت الاسواق والمحال التجارية الرئيسية . ففي عام ٣٣٤هـ شهدت العاصمة سلسلة من الحوادث قام بها الديلم ضد معز الدولة لتأخر إطلاق رواتبهم من المواعيد المقررة لها ، فأجابهم معز الدولة الى ذلك ولما كانت الخزينة لا تحتمل دفع مثل هذه المبالغ فقد أضطر الى خبط الناس واستخراج الاموال من غير وجوها (٢) . وقام الديلم عام ٣٣٥هـ / ٩٤٦م بالهجوم على المحلات التجارية الكائنة في باب الطاق وسوق يحيى راح ضحية ذلك جمع كبير من العامة (٣) .

وسادت بغداد حوادث شغب عنيفة عام (٣٦١هـ / ٩٧١م) شلت خلالها الحياة الاقتصادية حتى بطلت الاسواق وانقطعت المعاش تخللها حالات من السلب والنهب والحرائق انتهت بأضرار الحرائق في مجمع التجار الكائن في منطقة الكرخ معظم الحريق وتلف البضائع وصارت الحضرة على الرعية (٤)

وتعرضت بغداد الى حريق ثاني في عام (٣٦٣هـ / ٩٧٣م) عم المناطق التجارية الكائنة في ارباض الكرخ كذلك . فسادت الفوضى وعم القتل وسفك الدماء ففتقر تجار وغلبهم العيارون على اموالهم وبضائعهم وحرصهم ومنازلهم (٥)

١ - القريشي ، يحيى بن ادم ، الخراج (دار المعرفة - بيروت) ، ص ٦٢ .

٢ - مسكوية ، تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ٩٦ .

٣ - ابن الجوزي ، المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٤٩ .

٤ - مسكوية ، تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

٥ - مسكوية ، تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ٣٢٨ .

وقامت في مدينة البصرة عام ٣٨٦هـ وعمليات بطش وسفك دامية اعتدى فيها على اموال الناس بما فيهم التجار على وجه الخصوص فخرج الناس وعلى وجههم الفرط الهيبة الواقعة في نفوسهم فخرجت على اثرها مدينة البصرة وتشرذ كل من فيه (١) .

وتجددت حوادث الشغب في مدينة بغداد ٣٩١هـ / ١٠٠٠م قام بها الديلم لتأخر إطلاق الأقساط المقررة لهم فعتصموا في مجمع التجار الكائن في الكرخ قام على اثرها حروب دامية اسفرت عن قتل اعداد كبيرة منهم ونشوب حرائق في مناطق متفرقة من المواقع التي شهدت الاحداث (٢) .

وفي وسط هذا الجو المشحون بالفوضى والاضطراب الذي اثر بشكل فاعل على تعطيل النشاط التجاري نجد السلطات البويهية تطارد التجار وتطالبهم بالاموال كلما وجدت نفسها وسط ضائقة مالية وكان سبيلها الى هذا الامر بأخذ المصادرة والمطاردة تارة وبفرض الرسوم المكوس على الصادرات والايادات تارة اخرى ففي عام ٣٣٤هـ قام الوزير البويهى بأصدار قرار أتمم بالتخبط والعشوائية ذلك انه قرر بمقتضاه زيادة رواتب الاتراك والديلم دون تخطيط مدروس لواقع الخزينة المالية وهل ان الاعتمادات تغطي مبالغ الزيادة ام لا ؟ لقد ادى هذا القرار الى حدث ازمة مالية فائقة خانقة دفعت بالوزير الى استحداث روافد جديدة للايرادات تعتمد على الصادرات حيث الزم الناس على دفع مبالغ معينة قررت عليهم بشكل اقساط حددت مواعيد استحقاقها وكان التجار من جملة الجماعات الذين شملتهم المصادرات والاقتصاد فساد الوسط التجاري حالة يشوبها القلق و الخوف حتى هرب التجار من بغداد وعاد هذا الفعل بالخراب والفساد الامر (٣) .

وتعرض التجار الى المصادرة ايضاً في ٣٦١هـ / ٩٧١م بسبب افلاس الخزينة وحاجة الدولة الى الايفاء ببعض مستلزمات الصرف الضرورية . أذ وجد البويهيون

١ - البو شجاع ، ذيل تجارب الأمم ، ج ٣ ، ص ٤٠٨ .

٢ - الصابي ، التاريخ ، ج ٨ ، ص ٤٠٨ .

٣ - مسكوية ، تجارب الامم ، ج ٢ ، ص ٨٣ ، الحمداني ، التكملة ، ص ٣٥٢ .

انفسهم أمام عجز مالي حاد لأن موارد الخزينة غير كافية على سد النفقات المرتبة وهي رواتب الجند والأخرى مستحدثة التي تقرر دفعها إلى الحاشية والاتباع . فتحولت الأنظار إلى التجار وأرباب المال ووجوه البلد ولم تكفي بذلك بل واذكت العيون الى تتبع الامانات المودعة لدى الشهود والامناء وهذه من الامور المستهجنة شرعياً .

فساد التذمر اوساط المجتمع بكل طوائفه ولم تعر السلطات البويهية لهذا الامر أي اهتمام بل وشاعت اعمال السلب والنهب حتى " بطلت الاسواق وأنقطعت المعاش " (١) .

ثالثاً : سوء التداول النقدي :

أن التسلط الذي اتسم بمعاداة العرب قد اتخذ أساليب متعددة اتبعا منها تطبيق الدولة العربية الاسلامية . وانسياقا مع نظرتهم هدفهم هذا فقد قاموا بالحاق الخراب بعمران الدولة واقتصادها وانظمة ومؤسسات وانشطة وكان من جملة هذه السبل هي التصدي للعملة باعتبارها الحلقة الاساس التي تربط الاحداث السياسية بالاقتصادية وتعكس سمات الاوضاع القائمة فمن الناحية السياسية تعتبر النقود رمز لسيادة الدولة وقوة مؤسساتها . إذ انها السلطة الوحيدة التي تقوم بضربها وتحدد المعايير الخاصة بها مثل انواعها ووزنها ودرجة نقاوة معدنها . فأبي اختلال في الظروف السياسية والمالية الملازمة لها سوف ينعكس امرها على نوعية النقود المعروضة في اسواق التبادل . حيث يختلط فيها الجيد والرديء وتسمى هذه النقود على غاية من الغش والتدليس وعلى العكس من ذلك ان القاعدة المادية الرصينة تعزز الجذور السياسية للحكم القائم اذ ان الاستقرار والنظام والازدهار اضحى من المعالم الاساسية لهذا النظام وتبعاً لذلك اتسمت نقودها بالجودة والخلص وفق المعايير المتفق عليها

^١ - مسكوية ، تجارب الأمم ، ج ٢ ، ص ٣٠٨ .

أن للنقود أهمية من الناحية الاقتصادية لكونها مظهر من مظاهر الأزدهار الاقتصادي حيث أن جودتها من عدمه يؤثر على سيولة النقدية المتداولة وانواعها تؤدي الى شيوع المغشوش منها والقضاء على النوعيات الجيدة المعروضة في اسواق التداول وفقاً لقانون كريشام الذي يوضح في أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول في الاسواق ، حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى حدوث فوضى اقتصادية ينعكس أمرها على الحالة المعيشية للسكان . إذ سوف يسود من جرائها الغلاء ، وتعم الفوضى السياسية لشيوع الفتن وحوادث الشغب .

لقد جسدت العديد من المصادر هذه العلاقات الوثيقة منها ما قاله قدامة بن جعفر ^(١) . من ان اقتران بقاء او سقوط الانظمة الحاكمة كان مرهوناً على وجه الخصوص بأحوال نقودها الذي يسير وفق خط بياني يتجه بالانحدار نحو الأدنى وقدم صورة تاريخية واضحة لهذه العلاقة انه " لما أخذ أمر الفرس يظمحل ودولتهم تضعف وسلطانهم يهيم وتدابيرهم تفسد وسياستهم تضرب فسدت نقودهم " وقام ابو شجاع ^(٢) . بتحليل للاوضاع السائدة وتجسيد سلبياتها وايضاح الترابط القائم بينها وبين نوعية العملات من خلال تصديه بحوادث عام ٣٨٣هـ / ٩٩٣م قائلاً : " فيها شغب الديلم لاجد النقد وفساد السعر وغلائه وتأخر العطاء . ومن منطلق هذه العلاقات وضمن سياق السياسة الاستعمارية البويهية ، فقد قام البويهين بتنفيذ خططهم الاقتصادية أزاء العملة التي أتخذت ثلاث محاور ، بدأ المحور الأول بكتابة أسمائهم وألقابهم على النقود ، وحدد الثاني بالتعرض إلى عيارها . أما الثالث فيقضي إلى الغاء مبدأ الاشراف المباشر على دور الضرب واذا اخذنا الجانب الاول ، فيلاحظ انهم وجدوا في العملة خير وسيلة فاعلة للتسليط الاضواء عليهم ، وفرض سلطانهم ونفوذهم على الصعيد الرسمي وتقدموا بمشاركة الخليفة بالشارات التي ينفرد بها ، إذ كتبوا أسمائهم والقابهم على النقود أسوة بالخليفة وأذا تأملنا هذه الألقاب لاتضح جلياً هدفهم وحقدهم الدفين القائم في الفضاء على سلطان العرب واعادة حكم

^١ - الزبيدي ، محمد مرتضى ، تاج العروس من جوهر القاموس ، ج ٤ ، المطبعة الخيرية ١٣٠٦هـ ص ٨١ .

^٢ - الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب البصري ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت ١٩٧٨) ، ص ١٥٤ .

اجدادهم الفرس أذ أن من جملة الألقاب التي جرى كتابتها على النقود هو لقب ملوكهم (الشاهنشاه) الذي وجد مكتوباً على أحد الدينير المضروبة في مدينة البصرة عام ٣٨١هـ / ٩٨١م ، وبغداد عام ٣٦٦هـ / ١٠٠٨م^(١) .

أما بخصوص عيار العملة المطروحة للتداول ، فيلاحظ فيها نسبة التذني التي وصلت اليه هذه النقود من حيث نوعية المعادن التي امست تدخل في ضربها . حيث تم تقليل نسبة المعدن الجيد ذهباً أم فضة . وأستعوض عن ذلك بمعادن رخيصة مثل النحاس والرصاص فأضحت هذه النقود بعيدة عن السمات الجيدة التي يجب ان تتصف بها النقود عادة .

رابعاً : تحديات الشعب ضد البويهيين :

أن السياسة الاقتصادية التي التزمها البويهيون خلال فترة تسلطهم على العراق والتي ابتغوا منها الحاق الخراب والدمار بالاقتصاد العربي الاسلامي لم يفلحوا في تطبيقها وفق السبل التي كانت تدور في مخيلتهم واطماعهم اذ سرعان ما عادت بالويل والخيبة والخسران على الشعوبيين انفسهم لان القدرة العربية كانت لهم بالمرصاد ولم تتح لهم قطف ثمرة نهجهم الاقتصادي ، فقد واجه البويهيون تحديات شعبية عارمة قاد زمامها الامراء العرب من بني حمدان فقد وصل ناصر الدولة الحمداني ببغداد عام ٣٣٤هـ لمساندة الجماهير البغدادية والوقوف معها في ثورتها المسلحة ضد البويهيين .

وقد اسفر ذلك عن خوض سلسلة من الاصطدامات المسلحة كشفت عن قوة وبسالة وضمود المقاتل العربي^(٢) .

وشهدت الموصل عام ٣٧٩هـ / ٩٨٩م ثورة شعبية تحت قيادة ابو طاهر ابراهيم وابو عبد الله الحسين ابنا ناصر الدولة الحمداني بمعية ثلاثين الف مقاتل من

^١ - دفتر ، ناهض عبد الرزاق ، المسكوكات العربية الاسلامية في العراق في القرنين الرابع والخامس الهجري ، مجلة المسكوكات ، العدد ١٠ - ١١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ص ٨٩ .

^٢ الهمداني ، التكملة ، ص ٣٥٧ ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج ٦ ، ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .

الحمدانية ثم انضم اليهم جمهور غفير من العامة الذين " شدوا العزم على ابادة الديلم " و " أنها لم تقنع إلا بقتل الديلم " (١) .

وكان كل اجراء شعوبي يجابه بالسخرية والاحتجاج من قبل الجماهير البغدادي . كما هو الحال في عام ٣٧٣هـ / ٩٨٣م عندما قامت السلطات البويهية بفرض رسوم العشر عن الاموال والارزاق فقد قوبل هذا القرار بالاستتكار العام وقصدوا دار الوزير و " هجموا على نهب داره " (٢) . وكذلك الحال في عام ٣٧٥هـ / ٩٨٥م حين فرض الدولة الضرائب على المنسوجات القطنية والبريسمات المصنوعة في بغداد . فقد تداول الناس الأبعاد المستقبلية لهذه الضريبة وتقدير الأضرار الناجمة على واقع الصناعة الوطنية من جراء فرض مثل هذه الرسوم فقرروا اتخاذ موحّد بالتصدي للسلطات البويهية " فأجتمع الناس بجامع المنصور وعزموا على المنع من الصلاة الجمعة وكان المدن تفتتن " مما اجبر السلطات البويهية إلى تلاقي الامر والثورة بأصدار قرار يقضي برفع هذه الرسوم وأبطال أمر جبايتها (٣) .

ثم أن عجز الخزينة وأستفحال أمر أفلاسها عام ٣٨٩هـ / ٩٩٨م وما وافقها من استحداث روافد جديدة لاستحصال الضرائب من جملةتها فرض العشر على المنسوجات القطنية والبريسمات المصنوعة في بغداد والتي تم الغائها عام ٣٧٥هـ / ٩٨٥م وكما هو المعروف عن المواطن العربي فقد كان كالسيف القاطع في تحديه للسلطات البويهية ومعارضة فرض مثل هذه الضريبة التي اتبعوا منها النيل من الاقتصاد الوطني وشل حركة حلقات انشطة.

وعبرت الجماهير البغدادية عن استنكارها واحتجاجها العام تجاه هذا الاجراء التعسفي الذي يمل المصالح الاقتصادية للعاملين في المجال الصناعي . وازاء ذلك شملت الثورة المناطق الصناعية والتجارية في بغداد مثل اهل العتابين وباب الشام . وللتعرف على شمولية الثورة علينا التعرف على المكانة التجارية والصناعية لهذه

١ - ابو شجاع ، ذيل تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

٢ - م. ن ، ج ٣ ، ص ٨٥ .

٣ - ابو شجاع ، ذيل تجارب الامم ، ج ٣ ، ص ١١٧ - ١١٨ .

المناطق حيث قال اليعقوبي ^(١) . عن باب الشام " والأسواق المعروفة بسوق باب الشام وهي سوق عظيمة فيها جميع التجارات و البيعات ممتدة ذات اليمين وذات الشمال اهله عامرة الشوارع والدروب والعرائض وتمتد في شارع عظيم فيه الدروب الطوال كما درب ينسب الى اهل بلد من البلدان وليس ببغداد ريض اوسع ولا اكبر ولا اكثر دروبا واسواقاً" قامت الجماهير البغدادية بأعتصام في المسجد الجامع " ومنعوا من الصلاة وضجوا امتغاثوا وباكروا الاسواق " ثم قصدوا دار الوزير البويهبي أبي قصر سابور وتتبعوا الكتاب العاملين معه " فهربوا من بين ايديهم وطرحوا النار في الدار ^(٢) .

ووقفت الجماهير الشعبية وقفة رجل واحد تحديها للشعوبين الذين اتخذوا الالقب الفارسية والتي حاولوا بواسطتها اعادة ذكرى اجدادهم كوسيلة من الوسائل التي حاول بها البويهيون من تطويق الحكم العربي الاسلامي . ففي عام ٤٢٩ هـ / ١٠٤٧ م ، قام جلال الدولة بأخذ لقب " شاهنشاه ملك الملوك " فأستكرت الجماهير هذا الأجراء ومنعت خطباء المساجد من مناداة الامير البويهبي والدعاء له بهذا اللقب وذكر ذلك ابن الجوزي ^(٣) . " فتفر العامة ورموا الخطباء بالأجر " وتطور الأمر فتحول الأستتكار إلى معارضة شديدة شارك فيها الفقهاء إلى جانب العامة واصدروا فتاوي حذروا فيها جلال الدولة بالتمادي في مثل هذه الامور مستقبلاً .

أن تحديات الجماهير العربية كانت بمثابة جدار مسلح صلد منع السلطات البويهية من النفاذ من داخله لتحقيق اهدافها الشعبية المرسومة والتي ابتغت منه ازالة الحكم العربي الاسلامي ولكن يد الجماهير اقوى من ذلك حيث واصلت نضالها وثورتها وحقق الله تعالى النصر والسلامة للعرب وتم طرد البويهيون من العراق عام ٤٤٧ هـ / ١٠٤٥ م وبذلك خابت امال الشعبية وضاعت خطتها بقوة ايمان العرب وثباتهم وصمودهم .

^١ - البلدان ، تحقيق دي تمويه (بريل ١٨٩٢م) ص ٢٣٨ .

^٢ - الصابي ، التاريخ ، ج ٨ ، ص ٣٣٦ .

^٣ ابن الجوزي ، المنتظم ، ج ٨ ، ص ٩٧ .

الخلاصة :

لقد سارت السياسة الاقتصادية للشعبوية التي تمثلت بالبويهيين وفق مخططات رسمت ونفذت تبعاً للمنطلقات الاستعمارية التي ابتغت الاطاحة بالحكم العربي الاسلامي محتذية في ذلك حذو اجدادهم الفرس الذين قاموا بتخريب الاقتصاد الزراعي العراقي اثر سماعهم بعزم الجيوش التحرير العربية بالانطلاق نحو تحرير الاراضي العربية من الاستعمار . لقد اقتزنت سياسة الفرس التخريبية بأهمال مشاريع الري وعدم الأهتمام بأمر الفيضانات التي غمرت مساحات واسعة من السواد (١) . كما أن نية الفرس وعزمهم على الاطاحة بالحكم العربي الاسلامي قد تجلت في مواطن كثيرة وعبروا عنها في المناسبات عديدة قبل عام ٣٣٤هـ وهو عام دخول البويهيين العراق . كما في التصريح الذي أدلى به أحد قادة الديلم ، وهذه للتسمية التي تطلقها بعض المصادر على البويهيين نسبة لمنطقتهم الواقعة على بحر قزوين ، عام ٣٢٢هـ / ٩٣٣م حيث قال فيه أنه " يريد ... قصد بغداد ... وكان يقول " أنا أرد دولة العميم وابطال ملك العرب " وأعد العدة لذلك حيث عمل تاجاً مرصعاً على غرار تاج كسرى . ووضع الخطط اللازمة " لبناء المدائن ودور كسرى ومساكنه وأن يخاطب اذا فعل ذلك بشاهنشاه (٢) . وتبعاً لذلك اتخذت السياسة البويهية المسارات الاقتصادية التالية :

- ١ - ان الانهيار الاقتصادي لأي مجتمع إنما هو بحد ذاته مؤشرات ثابتة كحقيقة الأوضاع السياسية ومقدمات كفيلة بأنهيال صرح أي نظام سياسي لعجز هذا النظام في تحقيق الرفاهية والعيش الكريم لابناء الشعب .
- ٢ - ان السياسة الكاملة للدولة تعني سيادتها على اراضيها وعلى اقتصادها ولما كان سلب سيادة الارض من الامور التي لا تستطيع الشعبوية تنفيذها لاستماتة العرب في الدفاع عن اراضيهم فقد توجهوا نحو روافد الاقتصاد الوطني والى النقود على وجه الخصوص فنقش الامراء الشعبويين القابهم

١ - انظر البلاذري ، فتوح البلدان ، ص ٢٨٦ .

٢ - انظر ، ابن الجوزي ، المنتظم ، ج ٦ ، ص ٢٦٨ ، في الأثير الكامل ، ج ١٦ ، ص ٢٤١ .

على النقود المضروبة في دور الضرب العراقية كوسيلة من الوسائل التي تعبر عن الاعتراف بسيادتهم ويلاحظ هنا المغزي السياسي من اتخاذ القاب اجدادهم الفرس ونقش لقب الشاهنشاه على تلك النقود . كما وقامت السلطات البويهية بضرب نقود متدنية في نسبة عيارها على اعتبار ان هذه النقود هي المعبرة عن حقيقة الاوضاع السياسية وهذه مطابقة لمجريات الامور التاريخية كما اشارت بذلك المصادر من ان الفرس عندما بدأت دولتهم بالانهيار والسقوط كانت النقود المغشوشة من المؤشرات الاولى لطبيعة الوضع السياسي القائم وكان ذلك نذير بسقوط نظامهم .

المصادر

- ابن الاثير : عز الدين علي بن محمد (ت، ٦٣٠هـ / ١٢٣٣م) الكامل في التاريخ ، دار الفكر (بيروت ، ١٩٧٨م) .
- ابن الجوزي : عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت٥٩٧هـ / ١٢٠١م) ، المنتظم في تاريخ الملوك ، الأسم ، حيدر اباد الركن ٣٥٧-١٣٥٨هـ .
- الزبيدي : محمد مرتضى (ت، ١٢٠٥هـ / ١٧٩١م) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، الطبعة الأولى (المطبعة الخيرية) ١٢٠٦هـ .

- ابن شجاع : محمد بن حسين ظهير الدين الروذ روارى (ت٤٨٨هـ / ١٠٩٥م) ديلة تجارب الأمم ، اعتنى بتصحيحه هـ . ق أمدروز ، مطبعة شركة المدن الصناعية (القاهرة ١٩١٦م) .
- الصابي : غرس النعمة أبي الحسين محمد بن هلال (ت٤٨٠هـ / ١٠٨٧م) الهفوات النادرة ، تحقيق صالح الاشقر (دمشق ١٩٦٧م) .
- الصابي : بن المحسن (ت٤٤٨هـ / ١٠٥٦م) التاريخ ، ج ٨ ، ملحق ذيل الأمم أعتنى بتصحيحه هـ . ق ، امدروز وبعده ، د . ص . مرجليوت (القاهرة ١٩١٩) .
- الطبري : محمد بن جرير (ت٣١٠هـ / ٩٣٢م) ، تاريخ الأمم والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثالثة دار سويدان (بيروت ، لا ، ت) .
- القرشي : يحيى بن آدم ، الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، ص ٦٢ .
- الماوردي : علي بن محمد حبيب البصري (ت٤٥٠هـ / ١٠٥٨م) ، الاحكام السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية (بيروت ١٩٧٨) .
- مسكويه : احمد بن محمد (ت٤٢١هـ / ١٠٣٠م) تجارب الأمم وتعاقب الهمم ، أعتنى هـ . ق أندروز ، مطبعة شركة التمدن الصناعية (القاهرة ١٩١٥) .
- الهمداني : محمد بن عبد الملك (ت٥٢١هـ / ١١٢٧م) ، تكملة تاريخ الطبري طبع مع ذيول تاريخ الطبري تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار سويدان (بيروت ، لا ، ت) .
- أبو يعلى : محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن احمد بن الغرار (ت٤٥٨هـ / ١٠٦٥م) الاحكام السلطانية ، تحقيق محمد بن حامد الفقي ، مطبعة مصطفى البابي (القاهرة ١٣٥٨هـ) .
- أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ / ٧٩٨م) الخوارج تحقيق محمود الباجي (تونس ١٩٨٤م) .

المراجع الحديثة :

-دفتري : ناهض عبد الرزاق ، المسكوكات العربية الاسلامية خلال القرنين
الرابع والخامس الهجريين ، مجلة المسكوكات ، العدد ١٠ - ١١ ، ١٩٧٩ -
١٩٨٠ .

-العلي : صالح أحمد التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن
الاول الهجري ، دار الطليعة للطباعة والنشر (بيروت ١٩٦٩) .